

بهذه

المثقفون السوريون:
أزمة المثقفة والهوية

ناهض حنر

الوطنية الكبرى ضد الغزو الإرهابي الوهابي التكفيرى العثماني الغربي؟ كيف غابت الضمائر، وكيف تفتشت روحية الانتقام والانتهازية؟ وكيف تلطخت أسماء، وصممت أسماء، واندرجت أسماء في استغلال مأساة الوطن؟

منذ اللحظة الأولى لما يسمى «الثورة» السورية، كان واضحاً لكل صاحب ضمير أن المطالب الإصلاحية المشروعة لم تكن، بالمعنى السياسي الواقعي، سوى شعارات للاستهلاك الإعلامي، بينما كانت أيديولوجية تلك «الثورة»، الفعلية، دينية طائفية تكفيرية استئصالية، وقوتها الرئيسية ناجمة عن الدعم الخارجي من قوى إمبريالية ورجعية، وسعيها الفعلي هو تدمير الدولة السورية. كيف باع المثقف السوري المعارض نفسه للكذبة الإقليمية الدولية؟ كيف انخرط في خندق واحد مع الإرهابيين؟ كيف وجد أن تدمير سوريا يمنحه فرصة ما؟

بالمقارنة مع المثقفين المصريين الذين جمدوا مطالبهم المحقة، لكي يقطعوا الطريق على الإخوان المسلمين والإرهاب وتدمير مصر بالحرب الأهلية، ووقفوا إلى جانب جيشهم الوطني حفاظاً على كيان الدولة الوطنية، من حق المراقب أن يتساءل عن سقوط العديد من المثقفين السوريين في موقف مضاد.

المشكلة، كما أرى، ليست أخلاقية، كما أنها لا تتعلق بالقمع. فمن بلدي سأذكر مثلاً واحداً يتعلق بمناضل بعثي معروف، قضى في السجون السورية أكثر من عشرين عاماً. لكن مجلتي نصرأوين، منذ اليوم الأول للحرب على سوريا، كان في مقدمة الناشطين للدفاع عنها، وعن النظام الذي أودعه المعتقلات حتى شاخ! أحسب أن المشكلة الجوهرية تتعلق بالهوية الوطنية السورية الجريحة باقتطاعات سايكس بيكو والاعتصاب الصهيوني والتركي. فلا هي تطابقت مع الجمهورية العربية السورية بحدودها السياسية القائمة، ولا مع سوريا بحدودها الطبيعية المتوخاة، بينما جرى تبني هوية عربية فضفاضة أوسع من المجالين السياسي والجغرافي لسوريا. وهو ما جعل الجمهورية مؤمنة الهوية الوطنية.

السؤال الثقافي الوطني السوري، اليوم، مركزي وتأسيسي. سوريا، بالطبع، عربية. لكن صار عليها الآن، بعد أربع سنوات من الفوضى، أن تحدد هويتها الوطنية الخاصة؛ فإما الذهاب نحو هوية سوريا الجمهورية. وهو ما أحاطه الآن كتيار يتسع بين السوريين. وإما الذهاب، بلا تردد، نحو هوية سوريا الكبرى، ما يفرض الشروع في ثورة ثقافية لا تحتتمل التأجيل.

السؤال الذي ألح علي منذ 2011 هو الآتي: ما الذي حلّ بالمثقفين السوريين؟ ما الذي دفع بأغلبهم إلى مواقف تناوئ المثقفة ناتها بصفتها جدل الضمير والرؤية والنقد والصدقية؛ بعضهم نحو الليبرالية المنتهية إلى أحضان الاستعمار والخليج، وبعضهم إلى أحضان الرجعية الدينية، وبعضهم - الأفضل - إلى براغماتية تستغل ما تدينه من إرهاب، لتحصيل مكاسب سياسية، وبعضهم إلى الصمت؟

هل كان عبء القمع ثقيلاً إلى الحد الذي حوّل المثقفين السوريين إلى روح الانتقام والذهاب إلى الخندق المضاد لقيمهم، وحتى العداء لوطنهم، أو ابتزاز دولتهم بالإرهابيين والمعتدين الأجانب؟ لا يمكن، بالطبع، إنكار واقع الإلغاء السياسي الذي ساد سوريا لعقود، وحين بدأ النظام يوسع دائرته، منذ عام 2000، كان القادمون إلى التفاهات رجال الأعمال، لا رجال الثقافة. ومع ذلك، كيف يمكن أن ينحدر المثقف، ليبرالياً كان أو ماركسياً أو قومياً، إلى درك التحالف مع أعداء وطنه، مع الفاشية الدينية والإرهاب، تحت عنوان «ثورة» كان واضحاً، منذ اليوم الأول لانطلاقها، أنها، في جوهرها، هجمة إمبريالية. رجعية، ليس من أجل فولتير، بل من أجل نتنياهو؟ (لم أذكر الإسلاميين بين أصناف المثقفين، لأنه ليس لديهم، بالأساس، هذا النوع من النخب، ولا يمكنهم، بالأصل، التعاطي مع مفهوم المثقفة ووجدانها).

نائب الرئيس السوري، المثقفة، بالمعنى الشامل للكلمة. الدكتوراة نجاح العطار، حدثتني، بإسهاب وبالتفصيل، عمّا كانت تقوم به. خصوصاً حين كانت تحمل حقيبة وزارة الثقافة. من رعاية حثيثة، متعددة الأبعاد، عامة وشخصية، للمثقفين السوريين. سألتزم، هنا، كما وعدت الدكتوراة العطار، بعدم ذكر الأسماء والمواقف والحوارات، غير أنها أسماء «كبيرة»، ومواقف مؤثرة، وحوارات في العمق، ما أقنعني بأن مريويات المثقفين السوريين المعارضين عن القمع والتهميش إلخ، مبالغ فيها، أحياناً إلى حدّ الفبركة. صحيح أن ظاهرة الاعتقال السياسي طالت العديد من المثقفين. المسييسين. المعارضين، لكن الهامش المتاح أمام المثقف والفعل الثقافي كان واسعاً، وكانت مطالب المثقفين تؤخذ بالاعتبار من خلال الرعاية التي منحها الرئيس الراحل حافظ الأسد لوزارة الثقافة ووزيرتها. وهو ما استمر، كذلك في عهد الرئيس بشار الأسد.

ما الذي حدث إذناً؟ كيف انهارت الثقافة السورية مع انهيار الأمن وانتشار الفوضى، وبدء الحرب

الذسلام
استجلك
شحت اسلحة
متوافرة،
فخار هولاند
رئيس الاركان
لإجابة الطلب
(أفب)



ان باريس ترفض محو الحدود اللبنانية. السورية على غرار ازالة قسم من الحدود السورية. العراقية بعد استيلاء التنظيمات الارهابية على جانبي حدود البلدين. ما يعني الاليزيه خصوصاً، ان محو حدود لبنان يُسقط النموذج الذي صنعه فرنسا ولا تزال تتمسك به لدولة لبنان، حينما رسمت الحدود للمرة الاولى بينه وسوريا عام 1920. ولم ينتظر قرن عليها. كي يعني ايضا سقوط التجربة الفرنسية في هذا البلد، وفي هذا الجزء من المنطقة. على ان جيرو يدافع عن هذا الموقف بالتأكيد ان فرنسا تنظر الى لبنان على انه «معجزتها»، لا يسعها في اي حال تحت وطأة اي تطورات داهمة او خطيرة التخلي عنه. كيف تنظر باريس الى الاستحقاق الرئاسي؟

في مصيره قبل ان تقرر التسوية السياسية اي مستقبل لسوريا. 6 - قلق باريس واضح من عودة الارهابيين، واخصهم الجهاديون الى اراضيها، وتقدر عدد المقاتلين من اصول فرنسية بنحو 1800 مقاتل متطرف، إضافة الى مئات من اصول عربية او سواها. وهو ما يفسر الاجراءات الامنية المشددة في مرافق البلاد ومنشأتها، لكنها قلقة ايضا من سيطرة اي من التنظيمات الارهابية كتنظيم داعش او جبهة النصرة على اي بقعة في لبنان شمالاً وبقاعاً. وهو موقف سمعه الديبلوماسيون اياهم من الرئيس الفرنسي بالذات. بل يذهب الموقف الفرنسي الى ابعد من ذلك، بالقول انه سيمتدح بوسائل شتى محاولة من هذا النوع تتوخى الاستيلاء على بقعة لبنانية. يستند فحوى هذا الموقف الى

تقرير

وسام المصري: وسيط مفوض من خاطفي العسكريين

رؤاوت مرتضى

كلّفت «جبهة النصرة» الشيخ وسام المصري، بتفويض مكتوب، تولي التفاوض مع الحكومة اللبنانية لإطلاق سراح العسكريين الأسرى. المكتوب ليس تفويضاً بالمعنى الحرفي، إنما هو قبول مبدئي من «النصرة» و«الدولة الإسلامية» بوسيط جديد، بعد المعلومات التي تحدثت عن رفض قاطع من الجهة الخاطفة لوساطة «هيئة علماء المسلمين». هذا بالنسبة إلى البيان. أما الشيخ وسام المصري، فقد أبلغ «الأخبار» أنه تلقى تعهداً من «النصرة» بعدم التعرّض للعسكريين الأسرى لأي أذى. وأكد أنه حصل على الموافقة

من «النصرة» و«الدولة» للدخول وسيطاً في المفاوضات، كاشفاً أنه سلم بيان التفويض للحكومة اللبنانية عبر الأجهزة الأمنية، وهو ينتظر منها الإذن الخطي للصعود إلى الجرود لمقابلة الخاطفين. وعلّمت «الأخبار» أن الوسيط تواصل مع ضباط في استخبارات الجيش وفرع المعلومات في هذا الخصوص، لكنه ينتظر لقاء المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم.

والشيخ المصري، داعية إسلامي معتدل لديه فرن لبيع المعجنات يعتاش منه في محلة أبي سمراء في طرابلس. ويعرف عنه وقوفه على مسافة واحدة من جميع الأطراف السياسية. وهذا ربما ما

شجّع «النصرة» على القبول به. وكان المصري مقرباً في السابق إلى الحاج حسام الصبّاغ الذي أوقفته استخبارات الجيش في طرابلس.



طالبت «النصرة» الحكومة إطلاق سراح الدليمي والعقيلي لاستمرار المفاوضات



وسبق له أن تولى إمامة مساجد عدة في طرابلس، بينها مسجد القبة ومسجد السنّة والإحسان. وقد شغل منصب المشرف العام على وقف التراث الإسلامي الكويتي في طرابلس. وكان من بين المشايخ الذين انتسبوا إلى اللقاء السلفي المعتدل مع الشيخ صفوان الزعبي. أما اليوم، فهو إمام وخطيب في مسجد أبو الأنوار في سوق الذهب في طرابلس.

زوّدت «النصرة» الشيخ المصري ببيان يحمل شعارها تتعهد فيه «وقف إعدام أي من العسكريين حقناً للدماء وإكراماً للاخ وسام المصري»، بحسب ما ورد في التفويض، لكنها في الوقت نفسه قرنت ذلك بجملة شروط على الدولة اللبنانية الالتزام

بها، وفيه دعوة إلى «وقف إطلاق النار في عرسال وجرودها وإيقاف اعتقال أي أخت من الأخوات وإطلاق سراح الأخوات اللواتي اعتقلن أخيراً ومنهن سجنى الدليمي وعلّ العقيلي، تسهياً لاستمرار ملف المفاوضات». وختمت «النصرة» بيانها بالتحذير قائلته: «إن أي إطلاق نار أو اعتقال لأخوات أو اعتداءات أخرى على أهل السنة كأحداث طرابلس يعد ناقضاً للعهد ونعتبر في حل من أمرنا».

وقد علّمت «الأخبار» أن الوسيط المذكور مُنح تفويضاً شاملاً من «النصرة». يتعلّق بتعديل مضمون لوائح السجناء المطلوب مبادلتهم، وأن أحد الشروط سيركّز على الإسراع بمحاكمة الموقوفين».